العلاقات التركية الإيرانية بعد العام ٢٠١١

م د ايناس مجبل دليان

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٤/٣ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٣/٥/٢٩ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٦/٣٠

https://doi.org/10.61353/ma.0130329

يناقش البحث موضوع العلاقات بين أهم دولتين تقريبًا في منطقة الشرق الأوسط وهما تركيا وإيران أثناء المدة الزمنية اللاحقة لعام ٢٠١١، وحاول الإجابة عن سؤال مركزي فحواه: كيف هو شكل العلاقات التركية الإيرانية بعد العام ٢٠١١، وكيف يتوقع أن تكون مستقبلًا؟ إن أهمية البحث في موضوع العلاقات ، التركية الإيرانية بعد العام ٢٠١١ تأتي من إنه تعامل مع مرحلة تاريخية شهدت تحولات مهمة فرضت حضورها على تلك العلاقات ، وكان لكل من الدولتين تأثير كبير في تطور الأحداث في المنطقة العربية ، ومنها : أحداث سوريا ، وتطور القضية الكردية ، والمواقف من القضية الفلسطينية ، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية للعلاقات . واستعمل البحث منهج التحليل النظمي والمنهج الاستشرافي الاحتمالي لانهما مناسبان للموضوع . وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة ، ومنها : إن كلاً من تركيا وإيران قوتين إقليميتين مهمتين ، وكل منهما يؤثر على مسار التفاعلات الإقليمية في المنطقة العربية ، وجوارها ، وإن مسار العلاقات يتجه ، مستقبلًا ، إلى مزيد من التنافس ، لأن كلٍّ منهما يتجه إلى تعظيم مكانته ، في البيئة الإقليمية.

The research tried to answer on this main question: Why did the Turkish-Iranian relations appear in this way, after 2011? . The importance of research on the subject of Turkish-Iranian relations, and after the year 2011, is that it dealt with an important stage, which witnessed important transformations, some of which imposed their presence on those relations, and in others, each of the two countries had a great influence on the development of events in the Arab region, including: events Syria, the development of the Kurdish issue, and positions on the Palestinian issue, as well as the economic dimensions of relations .The research reached a number of important results, including: that Turkey and Iran are two important regional powers, and each of them affects the course of regional interactions in the Arab region and its neighborhood, and that the course of relations tends, in the future, to more competition, because each of them tends to Maximizing his status, in the regional environment.

الكلمات المفتاحية: العلاقات ، تركيا ، إيران ، الربيع العربي، البيئة الإقليمية ، التنافس ، التعاون ، الأزمة السورية.

المقدمة

تشهد المنطقة التي تعرف بالشرق الأوسط ، أيّ المنطقة العربية وجوارها ، تفاعلات كثيرة ، منذ عدة سنوات ، نتيجة التصاعد المستمر بقوة وأدوار كل من الأطراف الإقليمية ، والفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة العربية ، على نحو أصبحت دراسة أوضاع وأحوال وعناصر قوة الأطراف الإقليمية موضوع مهم ، لأنه يعبر عن توجهات تلك الأطراف ، وكيف تتفاعل ، وكيف يمكن أن يؤثر تفاعلاتها على البيئات الإقليمية التي تحيط بها.

من بين الأطراف الإقليمية المؤثرة هي: كلّ من تركيا وإيران ،اللتان تعدان من أبرز القوى الفاعلة والمهمة في المنطقة بحكم عوامل عديدة انتجت جميعها القوة التأثيرية للدولتين، فتركيا احتلت مكانة اقتصادية دولية كبيرة لأنها واحدة من ضمن أكبر عشرون اقتصاد في العالم، ناهيك عن دورها الكبير بعد العام ٢٠١١ في الدول العربية التي شهدت انتفاضات ضد الأنظمة الحاكمة عبر عرض نفسها مركز لتنظيم الإخوان العالمي، كما إنها أوضحت تأثيرها وبشكل جلي عندما لم تنساق وراء الرغبات الأمريكية في كثير من القضايا لا سيما قضية علاقاتها مع إيران التي تميزت بانها علاقات جيدة بالرغم من إن الولايات المتحدة كانت تريد عكس ذلك، وبالرغم من وجود بعض البوادر للتنافس المعلن بحكم رغبتها بالتفوق الإقليمي.

وفيما يخص إيران فإنها أصبحت لاعبًا مهما في المنطقة في جميع الاتجاهات، سياسيًا وامنيًا واقتصاديًا، وشكلت علاقاتها الجيدة مع تركيا نقطة ايجابية أفادت منها في تجاوز تأثير العقوبات الاقتصادية التي خنقت اقتصادها الداخلي، وعملت وفق دبلوماسية العلاقات المتعددة بعيدا عن الاتجاه الايديولوجي في سياسة ذكية كانت لها نتائجها الايجابية على المستويات كافة.

وبعيدًا عن التاريخ ، بالرغم من أهميته ، فإن كلّ من الدولتين بينهما علاقات كبيرة ومتشعبة فيها جوانب كثيرة من التعاون، لكن طغت عليها في أحيان كثيرة التنافس والصراع أيضًا على المكانة الإقليمية العليا، ولدى كل منهما طموحات بإحداث تأثيرات أو ترتيبات إقليمية وتحديدًا في المنطقة العربية بما يتناسب مع اهدافهما الإقليمية.

أولاً: اهمية البحث :

إن الأهمية التي تحيط بدراسة موضوع العلاقات التركية الإيرانية إنما ترتبط بدراسة جوانب متعددة في تلك العلاقات ، وهي الجوانب السياسية والاقتصادية ، ناهيك بدراسة الابعاد الإقليمية لتلك العلاقات ، ووجه الأهمية في تلك الموضوعات إن تلك العلاقات لها أبعاد إقليمية مهمة ،كونها تتناول موضوعات إقليمية مهمة مثل الأزمة السورية والقضية الكردية ، .. ولا يمكن تجاوز حضور العاملين التركي والإيراني من تلك الموضوعات.

ثانيا: اهداف البحث:

يسعى البحث الى بلوغه عددًا من الاهداف وهي: دراسة جوانب العلاقات المختلفة ، وتحديدًا في مرحلة حرجة من تاريخ المنطقة ألا وهو ما رافق أحداث الربيع العربي، إلى جانب دراسة المواقف المشتركة للدولتين تجاه الأحداث المهمة في المنطقة ، ودراسة الجوانب والتفاعلات المختلفة للعلاقات الثنائية ، وما يمكن أن تستقر عليها تلك العلاقات.

ثالثاً: مشكلة البحث:

إن المشكلة التي ينطلق منها البحث ترتبط بسؤال مهم ألّا وهو: ما شكل العلاقات التركية الإيرانية بعد العام ٢٠١١، وكيف يتوقع أن تكون مستقبلًا؟

وتلك المشكلة البحثية تعرض تساؤلات عدة ، الإجابة عنها ستكون محور اهتمام البحث ، وهي:

١-بماذا تأثرت العلاقات التركية الإيرانية؟ ولماذا؟

٢-ما أبرز التفاعلات التركية الإيرانية؟

٣-كيف تفاعلت وتعاملت الدولتان مع الأحداث التي سادت في المنطقة العربية بعد العام ٢٠١١؟

٤-ما مستقبل العلاقات التركية الإيرانية؟

رابعاً: فرضية البحث:

نفترض في هذا البحث ، أنه كلما تعاظمت قوة كُلّ من الدولتين: تركيا وإيران ، فإن علاقات الدولتين تتجه إلى التنافس ، وأحيانًا الصراع ، وقد يطغى ذلك على علاقات التعاون التي تأخذ أحياناً مديات واسعة، وإن جزءا مهما من تصريف علاقات التنافس والصراع هي في المنطقة العربية.

مناهج البحث:

استعمل البحث منهج التحليل النظمي والمنهج الاستشرافي الاحتمالي.

هيكلية البحث:

تكونت هيكلية البحث من مقدمة وخاتمة فضلًا عن ثلاثة مباحث، المبحث الأول وجاء بعنوان المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية وتوزع على ثلاثة مطالب وهي: **المطلب الأول: المتغيرات في بيئة العلاقات الداخلية لكل من الدولتين، المطلب الثاني: المتغيرات على صعيد البيئة الإقليمية، والمطلب الثالث: المتغيرات على صعيد البيئة الدولية، أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان قضايا العلاقات بين الدولتين، وتألف من ثلاثة مطالب، المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية على صعيد الزيارات والخطاب السياسي والمواقف المتبادلة، المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية على صعيد المواقف الأمنية المشتركة**

والمطلب الثالث: العلاقات التركية الإيرانية على صعيد المواقف الاقتصادية. أمّا المبحث الثالث فناقش مستقبل العلاقات التركية الإيرانية وتوزع على مطالب ثلاثة، المطلب الأول : استمرار العلاقات، المطلب الثاني: تطور العلاقات، أما المطلب الثالث فناقش احتمال تراجع العلاقات.

المبحث الأول-المتغيرات المؤثرة في العلاقات التركية الإيرانية

في كُلّ علاقة ، يوجد العديد من المتغيرات التي تفرض حضورها وتأثيرها على العلاقة ، بعضها يكون موجودًا في بيئة العلاقة المباشرة ، وأخرى تفرض حضورها وتأثيرها بشكلٍ غير مباشر ، وفي موضوع البحث ، يوجد لدينا بعدين: الأول هو العلاقات التركية الإيرانية والثاني البعد الزمني المتحدد بأحداث ما بعد العام ٢٠١١ ، وكلاهما يظهر عدد من المتغيرات التي أثرت على مسار تلك العلاقة. وبقصد التعامل مع تلك المتغيرات سيتم توزيعها إلى عدد من المستويات وكالآتي:

المطلب الأول: المتغيرات في بيئة العلاقات الداخلية لكل من الدولتين

عدت تركيا وإيران من الدول الإقليمية المهمة التي تجاور المنطقة العربية وتفاعلت معها عبر مراحل التاريخ المختلفة، ولكل منها له خصوصيته الجغرافية والسياسية والاثنية والتاريخية [1]، ولكل من تلك الخصوصيات تأثير على سياسات وعلاقات الدولتين.

توجد في داخل كل من تركيا وإيران ، إلى المسار التاريخي للعلاقات ، ما يؤثر على واقعها ، وقد يؤثر على مستقبلها. وتحليل تلك المتغيرات يلاحظ أنه يتحدد بالآتي:

الفرع الأول: المتغيرات التركية:

تعد تركيا من الدول المهمة في المنطقة التي تُعرف سياسًيا بأنها : الشرق الأوسط، فهي تقع في أقصى شمال غرب اسيا ، إلى جانب جنوب شرق أوروبا ، وتتبع البيانات الأولية لهذه الدولة يلاحظ[٢]:

١-تبلغ مساحتها نحو ٧٨٣,٥ الف كم٢ ، وطول حدودها البرية نحو ٢٦٢٧ كم أكبرها مع سوريا (نحو ٨٢٢ كم)، وطول سواحلها نحو ٧٢٠٠ كم.

٢- وعدد سكانها نحو ٨٥,٠٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ، ويتكون التركيب الاثني من خليط من السكان يتكون من نحو : ٧٠,٢٪ اتراك ، ونحو ٢٠,٤٪ أكراد، ونحو ٢,٣٪ قوقاز ، و ٢,٢٪ عرب، ونحو ٠,٩٪ فرس، واثنيات أخرى ، ومنهم نحو ٩٦٪ مسلمين ، و ٣,٢٪ لا دينيين ، ونحو ٠,٦٪ مسيحيين ، واعتقادات اخرى.

٣- اقتصاديًا ، بلغ الناتج المحلي لهذه الدولة نحو ٨٣٨,٧٦ ، و ٨١٥,٢٧ مليار دولار في العامين ٢٠١١ و ٢٠٢١ ، على التوالي. وبلغ حجم التجارة نحو ٥٣٪ و ٧١٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي [٣]، فضلًا عمّا تقدم فإن الاقتصاد التركي اقتصاد خدمي وصناعي ، متنوع.

٤- عسكريًا ، بلغ الانفاق العسكري نحو ٢٪ ، و ٢,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي التركي لعامي ٢٠١١ و ٢٠٢٠ [٤]، وتركيا بلد مصنع لأنواع عدة من الأسلحة ، بل وهي أصبحت بلد مصدر لبعض أنواع الأسلحة، والتي بلغت نحو ١,٣٪ من حجم صادراتها الخارجية.

وتركيا هي دولة جمهورية ، كانت إلى عام ٢٠١٧ دولة برلمانية قبل أن تتوجه لتكون دولة رئاسية بعد التعديلات الدستورية والشروع بانتخاب رئيس البلاد بشكلٍ مباشر من قبل الشعب. هذا النظام يستند إلى خلفية علمانية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٤ ، ومثل صعود حزب العدالة والتنمية نقطة تحول مهمة ، إلا إن الحزب يعلن في خطابه السياسي إنه يمثل تيارًا محافظ على غرار الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا ، أي إنه يعمل في ضوء الديمقراطية ويحميها ويعمل على تعزيزها.

وأوضاع الدولة التركية الداخلية ، فإن الحكومات تعمل على تعزيز أوضاعها الاقتصادية ، إي إن البلد يمتلك قدرات صناعية وانتاجية مهمة، وهو معني بالانفتاح على العلاقات الاقتصادية الخارجية، وهو ما يتضح باعتماده الكبير على التجارة الخارجية [٥]، أما الجانب الآخر فهو المتمثل بموقع تركيا على الممر المائي الذي يربط البحر الأسود بالبحر المتوسط، الذي يعد واحدًا من الممرات المائية المهمة لروسيا على وجه التحديد، ويمنح تركيا مزايا مهمة [٦]، والموضوع الآخر يرتبط بوجود الكرد في جنوب شرق تركيا ووجود حزب العمل الكردستاني التركي ونشاطه عبر الحدود ، وهو ما دفع تركيا في أكثر من مناسبة على التدخل عبر عمليات عسكرية عبر الحدود لمحاربة أنشطة ذلك الحزب[٧].

ولا يمكن الابتعاد عن وجود متغير آخر يؤثر على السياسات التركية والمتمثل بوجود تيارات كبيرة تدعو إلى اهتمام تركيا بالانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بوصفه أولوية وجزء من هوية تركيا ، والاستمرار بالعمل على ضم تركيا إلى الاتحاد ، وتقليل حجم حضور تركيا بالتفاعلات الإقليمية العربية والشرق اوسطية[٨].

الفرع الثاني: المتغيرات الإيرانية

إن إيران هي واحدة من القوى الإقليمية المهمة في المنطقة ، وتوضح المؤشرات الأولية عنها الآتي:

١- تبلغ مساحة إيران نحو ١,٦٤٨ مليون كم٢، وطول حدودها نحو ٥٤٤٠ كم ، وطول سواحلها نحو ٣١٨٠ كم ، بضمنه نحو ١٦٦٠ كم على مياه الخليج العربي[٩].

٢- عدد السكان يبلغ نحو ٨٥,٠٣ مليون نسمة عام ٢٠٢١، وفيها تعددية اثنية ، والفرس فيها يمثلون نحو ٤٩- ٥١٪ ، والاذريون الأتراك نحو ٢٤٪ ، وجيلاك ومازندرانيون نحو ٨٪، والأكراد نحو ٧٪ ، والعرب نحو ٣٪ ، والبلوش نحو ٢٪ ، وتكوينات قومية أخرى ، والمسلمين بينهم هم الاغلبية ، إلى جانب وجود: المسيحية، والزرداشتية، واليهودية، والبهائية [١٠].

٣- إن من بين أبرز مصادر قوة إيران هو جاذبية إنموذجها الفكري والأيديولوجي لدى عدد من شعوب المنطقة ، وهو ما يجعلها تتمتع بقدرة على التأثير في الأحداث في عدد من الدول التي تحظى فيها بقبول ونفوذ.

٤- اقتصاديًا بلغ الناتج المحلي نحو ٦٢٦,١ ، و ٢٣١,٥ مليار دولار لعامي ٢٠١١و ٢٠٢١ على التوالي ، وحجم التجارة الخارجية بلغ نحو ٤١٪ و ٤٦٪ من حجم الناتج المحلي لسنتي ٢٠١١ و ٢٠٢١

على التوالي[١١]. وقد أثر على الاقتصاد الإيراني العقوبات الدولية منذ عام ٢٠٠٦ بسبب أزمة برنامجها النووي، ثم العقوبات الأمريكية بعد العام ٢٠١٨ ، الذي قيد إلى حدٍّ كبير أنشطتها التجارية الخارجية.

٥- عسكريًا ، تنفق إيران نحو ٢,٤٪ و ٢,٢ % من ناتجها المحلي الإجمالي على قوتها العسكرية [١٢]، وهي تقوم بعملية تصنيع لمعدات عسكرية متنوعة ، إلا إن أحد إبرز مصادر قوتها يقوم على علاقاتها الجيدة مع فواعل من غير الدول منتشرة في بعض الدول المجاورة.

إن النظام السياسي في إيران منذ العام ١٩٧٩ يتبنى نظامًا سياسيًا له خصوصيته ، فهو يقوم على وجود : ولاية الفقيه ، المتمثل بالمرشد الأعلى ، ويدور حوله عدة مؤسسات تمثل حالة الثورة وهي: مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام، و مجلس خبراء القيادة، ويقابل تلك المؤسسات التي ترتبط بالمرشد العلى ، مؤسسات الدولة ، التي تتمثل بوجود نظام حكم جمهوري ، وينتخب فيه : مجلس الشورى ، ورئيس الجمهورية ، أي إن ما يعطي خصوصية للنظام السياسي الإيراني إن مؤسسات الثورة هي من تمتلك السلطة الفعلية لإدارة الدولة وسياساتها الخارجية[١٣].

إن تلك المؤشرات الأولية تعد مؤشرات ضاغطة على أي سياسة تتبناها إيران، أو أي علاقة تدخلها ، وبضمنه التأثير على مسار العلاقات مع تركيا.

الفرع الثالث: السياق والتطور التاريخي للعلاقات التركية الإيرانية

إن واحدة من المتغيرات المهمة المؤثرة في مسار العلاقات التركية الإيرانية هو مسار التطور التاريخي لتلك العلاقات ، وترجع العلاقات بين الدولتين إلى عدة عقود، وتحديدًا إلى القرن الحادي عشر الميلادي عندما أخذ الأتراك يستوطنون في هضبة الاناضول، وبعد أن كانت العلاقات محكومة بثنائية التنافس-الصراع ، تحولت إلى ثنائية التنافس —التعاون ، بعد توقيع اتفاقية قصر شيرين لعام ١٦٣٩ ميلادي التي رسمت الحدود بين الطرفين ، ثم تلاها توقيع اتفاقية (صداقة وأمان) لعام ١٩٢٦ في ظلّ نظامين يعتمدان التوجه العلماني في ذلك الوقت: حكم مصطفى كمال في تركيا ، وحكم رضا خان بهلوي في إيران، ثم تم توقيع اتفاقية جنيف (اتفاقية عدم اعتداء وتعاون مشترك وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية) بين تركيا وإيران والعراق لعام ١٩٣٥ ، ثم انضمت إليها أفغانستان في تموز ١٩٣٧ لتصبح (اتفاق سعد اباد)، ثم انضم الطرفان إلى اتفاق حلف بغداد عام ١٩٥٥ ،إلى جانب العراق وبريطانيا ، وبالرغم من تغيير نظام الحكم في إيران عام ١٩٧٨ وتحولها

إلى الطابع الراديكالي، واستمرار التحالف التركي-الأمريكي، إلا إن العلاقات بين الطرفين التركي –الإيراني بقيت يسودها التوجه البراغماتي ، واتجهت إلى تأسيس ما عرف باسم: منظمة التعاون الاقتصادي في كانون الثاني ١٩٨٥ ، وبلغ حجم التجارة بينهما نحو ٢٣٠ مليون دولار ، وأصبحت تركيات ثالث أكبر شريك تجاري لإيران ، وتقوم الأخيرة بتصدير نحو ١٠٠ برميل/ يوم من النفط إلى تركيا(١٤).

في العام ١٩٩١ تفكك الإتحاد السوفيتي وظهرت مجموعة دول في اسيا الوسطى وتنافست عليها كُلّ من الدولتين بمنطلقات متباينة ، إلا إن هذا التوجه هو الآخر لم يؤثر على مسار العلاقات التركية الإيرانية ، الا ان عقد التسعينيات من القرن الماضي شهدت لمرحلة مؤقتة بعض التوتر النسبي ، ومن بين أسبابه : توقيع تركيا اتفاقية التحالف الاستراتيجي مع (اسرائيل) عام ١٩٩٦ وهو ما انتقدته إيران ، ودعم إيران لحزب الله التركي الكردي الإسلامي ، استمر مسار العلاقات يشهد تطورات تدلّ على مستواها الجيد ، وفي العام ٢٠٠٤ زار إيران رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان ، وارتفع معها معدل التجارة بين الدولتين من نحو ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ الى ٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥، وفي العام ٢٠٠٨ زار تركيا الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد، وعلى أثرها عرضت تركيا نفسها كوسيط لأزمة برنامج إيران النووي مع المجتمع الدولي، واستمرت تحاول تسويق نفسها كوسيط إلا انها لم تنتهي إلى نتائج إيجابية في العام ٢٠١٢ ، في تلك الأثناء كانت العلاقات التجارية بينهما تقفز من مستوى ١٦,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى مستوى ٢١ مليار دولار عام ٢٠١٢ ، ورفعت نسبة استيرادها للنفط الإيراني من مستوى ٦٪ (من حجم الاستهلاك التركي الكلي للنفط البالغ ٣٥٠ الف برميل/ يوم تقريبا) عام ٢٠١٠ لتصل إلى مستوى ٢٢,٤٪ عام ٢٠١٢ ، فضلًا عن استيراد نحو ١٦,٢٪ من مجموع استهلاكها للغاز الطبيعي البالغ نحو ٤٠,٤ مليار م٣ سنويًا في ذلك العام ، ناهيك بالطبع عن قيام تركيا بتزويد إيران ما قيمته ٦,٥ مليار دولار ذهبا لتجاوز العقوبات الدولية التي تمنع إيران من استعمال الدولار في التجارة الخارجية(١٥).

بعبارة أخرى ، إن مسار العلاقات بقي محافظ على توجهه بعيدًا عن ظهور أزمات كبرى فيها ، بالرغم من اختلاف أنظمة حكم وتوجهات البلدين وعلاقاتهما منذ العام ١٩٧٨ لغاية اليوم .

المطلب الثاني: المتغيرات على صعيد البيئة الإقليمية

إلى جانب المتغيرات التي تشهدها البيئتين الداخلية في تركيا وإيران ، فإنه يوجد على الصعيد البيئة الإقليمية عدة متغيرات فرضت حضورها على علاقات الدولتين ، وتلك المتغيرات ، التي ظهرت بعد العام ٢٠١١ ، توزعت على عدة عناوين ومنها العراق وسوريا والقضية الفلسطينية والكرد ، إلى جانب الأزمة القطرية لعامي ٢٠١٧– ٢٠٢٠ ، وغيرها من الموضوعات ، وسنشير إلى بعضها وكالآتي:

الفرع الأول: العراق

عانى العراق بعد العام ٢٠٠٣ من أوضاع غير مستقرة ، نتيجة الاحتلال ، والعراق يقع بين تركيا وإيران ، ويشترك بينهما في أكثر من موضوع ، وبالرغم من إن البلدين لم يتقاطعا فعليا في العراق ، إلا إن كل منهما عمد إلى مدّ تأثيره وزيادة حضوره في العراق ، وكان أكثر نقطة التقى فيها البلدان هي موضوع : الكرد، وقد تعاونا في موضوع رفض استفتاء انفصال كردستان العراق لعام ٢٠١٧ [١٦]، بالرغم من انهما اختلفا بشكل نسبي في موضوع أنشطة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وهو ما كان مدخلًا لمزيد من التدخل العسكري التركي عبر الحدود العراقية [١٧]، في حين إن الدولتين نظرتا إلى السوق العراقية اقتصاديا من منظور التنافس ، كون ذلك السوق استوعب المزيد من السلع الإيرانية والتركية وما زال .

الفرع الثاني: سوريا

عانت سوريا منذ العام ٢٠١١ من الدخول في مظاهر عدم الاستقرار السياسي والأمني ، وتلتقي تركيا وسوريا في العديد من المشتركات وعلى مدى عدة قرون ، إلى جانب الحدود المشتركة ، والبلدين انفتحتا على علاقات تعاون كبيرة بعد العام ٢٠٠٤ ، بينما ترتقي إيران مع سوريا بعلاقات سياسية مهمة منذ ثمانينيات القرن الماضي ، وفي العام ٢٠١١ اتجهت سوريا إلى الطلب من إيران زيادة مساعداتها للمحافظة على استقرار النظام السياسي، بينما اتجهت تركيا إلى دعم المعارضة ، وبالرغم من التباين بينهما في المقدمات والأدوات المستعملة ، الا انهما لم يتعارضا أو يتصارعا بسبب سوريا [١٨].

الفرع الثالث: القضية الكردية

تُعدّ القضية الكردية ذات خصوصية في المنطقة ، والكرد ينتشرون بين عدّة دول وأهمها تركيا وإيران والعراق وسوريا منذ لتسويات الحرب العالمية الثانية، ولهذه الدول موقف رافض لانفصال الكرد في دولة قومية

، وهو ما جعل الدول تلتقي في مواقف متقاربة من أيّ تطور قد يحدث لأوضاع الكرد إقليمًا ، إلا إنه في العام ١٩٧٠ منح العراق الكرد الحكم الذاتي وهو كان تطور مهم واعتراف بحقوق الكرد من قبل دولة مهمة وهي العراق ، وفي العام ١٩٩٢ خرجت السلطات الحكومية العراقية من كردستان وتمتع الكرد باستقلال كبير في إدارة مناطقهم ، ثم في العام ٢٠٠٥ منح دستور العراق الاتحادي للكرد إقليم يتمتع بسلطات بأقل قدر من القيود ، بالقول في المادة (١١٥) : "كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما " (١٩).

لقد توافقت الإرادة التركية والإيرانية على رفض التوسع بمنح الحقوق للكرد ، ونتيجة الواقعية التي حكمت التفاعلات الإقليمية ، ووجود الدعم الأمريكية ، فان كل من الطرفين التركي والإيراني تعاملا مع كردستان العراق بواقعية ، إلا انهما بقيا يرفضان أي ظهورٍ للدولة الكردية إقليما ، ولهذا كان موقف الدولتين برفض الاستفتاء الذي اعتمده الإقليم عام ٢٠١٧ (٢٠).

الفرع الرابع: القضية الفلسطينية

عدت القضية الفلسطينية واحدة من القضايا التي حملت معها استمرارية لعدة عقود بوصفها قضية مؤثرة إقليمًا ، بل استعملت في الخطاب السياسي لعدة أطراف ، واستغل موضوعها لإحداث تغييرات أو تبني سياسات او ضغوط، واخذت تركيا تظهر اهتماما بتلك القضية منذ العام ٢٠٠٤ ، وتصاعد الاهتمام بعد الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة نهاية العام ٢٠٠٨ ، في حين تظهر إيران هي الأخرى اهتمامها بتوظيف تلك القضية سياسيا ، وكل من الطرفين يتبنى خطا سياسيا مختلفا في اظهار دعمه للفلسطينيين ، إلا إنه يلاحظ أن تركيا ترتبط مع (اسرائيل) في الوقت نفسه بعلاقات استراتيجية (٢١)، بينما تظهر (اسرائيل) خطابا سياسًيا يتصادم مع إيران ، خاصة في موضوع التباين في الأدوار الإقليمية برنامج إيران النووي (٢٢)، ومن ثم فإن القضية الفلسطينية أصبحت واحدة من الموضوعات التي أثرت على العلاقات التركية الإيرانية في السنين القلية الماضية(٢٣).

المتغيرات السابقة وغيرها الموجودة في البيئة الإقليمية فرضت نفسها على العلاقات بين الدولتين ،

المطلب الثالث: المتغيرات على صعيد البيئة الدولية

وكان أبرز متغير موجود في تلك العلاقات هو المتغيرين الأمريكي والروسي، وسنشير إلى المتغير الأمريكي ، بوصف الولايات المتحدة ترتبط مع تركيا بعلاقات استراتيجية منذ منتصف القرن الماضي[٢٤]، بينما علاقات الولايات المتحدة مع إيران تتسم بوجود خطاب سياسي فيه قدر من الصراع ، ناهيك بالطبع عن كون الولايات المتحدة أبرز طرف فرض عقوبات على إيران قبل العام ٢٠١٥ ، ثم وقعت مع إيران في اطار المجموعة الدولية الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ ، ثم عادت في العام ٢٠١٨ وفرضت عقوبات على إيران [٢٥]. ويلاحظ إن موضوع العقوبات كان يرتبط بالمواقف من برنامج إيران النووي ، وهنا كانت تركيا لا تعارض أصل البرنامج إنما دعت الى منع تحميله بأبعاد عسكرية ، وعملت على ايجاد تسويات وعرضت وساطة فيه في العامين ٢٠١٠-٢٠١٢ [٢٦]..

وبالرغم من تلك التقاطعات ، فإن تأثير المتغير الأمريكي في مسار العلاقات التركية الإيرانية بعد العام ٢٠١١ كان منخفضًا ، كون تركيا أصبحت خاصة بعد محاولة الانقلاب العسكري لعام ٢٠١٦ تتصرف باستقلالية أكبر عن الإرادة الأمريكية [٢٧].

إن إجمالي المتغيرات السابقة ضغطت على العلاقات التركية الإيرانية بعد العام ٢٠١١، بشكل نسبي ، ومن ثم فإنها في بعض الأحيان هيأت فرصًا أو فرضت قيود وكوابح على علاقات الدولتين.

المبحث الثاني: قضايا العلاقات بين الدولتين

إن كلّ علاقة بين أي دولتين أو أكثر انما تشمل منهجيًا عدة جوانب أو قضايا او تفاعلات ، وهي تغطي الأتي:

- الجوانب السياسية، والأمنية والاقتصادية والاجتماعية
- تغطي مدة زمنية محددة

ولا تبتعد العلاقات التركية الإيرانية عمّا تقدم، وعليه فإننا سنتتبع تلك العلاقات على صعيد المطالب الآتية:

المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية على صعيد الزيارات والخطاب السياسي والمواقف المتبادلة

تشهد العلاقات الثنائية وجود العديد من لقاءات وزيارات القمة بين رؤساء تركيا وإيران ، إذ زار إيران رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في اذار ٢٠١٢ أي بعد اندلا ع أحداث ما عرف بالربيع العربي ، وتم مناقشة عدة موضوعات وهي: التعاملات الاقتصادية، ورفض انفصال كردستان العراق، ودعم القضية الفلسطينية ، إلى جانب البحث عن تسويات لازمة برنامج إيران النووي [٢٨]. وفي كانون الثاني ٢٠١٤ زار إيران الرئيس التركي اردوغان لبحث الازمات التي رافقت تطور الأحداث في سوريا ، إلى جانب تعزيز العلاقات في المجالات التجارية والطاقة، وأعلن أثناء الزيارة تأسيس واطلاق ما عرف باسم: مجلس التعاون التركي الإيراني العالي المستوى [٢٩]، وفي حزيران ٢٠١٤ زار تركيا الرئيس الإيراني حسن روحاني ، وتم فيه عقد أول اجتماعات : مجلس التعاون التركي الإيراني العالي المستوى ، للتعبير عن المدى الذي تدور فيه العلاقات بين البلدين، وقد ناقش المجلس : " تطوير العلاقات الثنائية في إطار علاقات حسن الجوار ، والمستندة إلى القوانين الدولية والمصالح المتبادلة، والمواقف من المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ، كما تم التأكيد على إنّ علاقات الصداقة القائمة بينهما ذات تاريخ مهم ، إلى جانب التأكيد على أهمية تسريع الإجراءات المتعلقة بدخول اتفاقية التجارة التفضيلية بين البلدين حير التنفيذ، وفي نيسان ٢٠١٥ زارة إيران الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إطار الدورة الثانية لاجتماعات مجلس التعاون التركي الإيراني العالي المستوى ، تم خلاله بحث كافة أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين، وتبادل وجهات النظر حول المواضيع الإقليمية والدولية، وتوقيع ثماني اتفاقيات ، في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية [٣٠].

ومنذ العام ٢٠١٦ أصبح لتركيا وإيران موضوعان مترابطان يعقد فيهما قيادة الدولتين اجتماعات متبادلة وهما : موضوع ايجاد تسوية للأحداث في سوريا بوصفه أحد الأسباب لعقد اللقاءات الدورية ، التي تجمعهما مع روسيا ، إلى جانب اجتماعات : مجلس التعاون التركي الإيراني العالي المستوى. وفي تشرين الأول ٢٠١٧ زار الرئيس التركي اردوغان إيران ، وعقدا الجولة الرابعة من اجتماعات مجلس التعاون المشترك ، ثم اجتمعا مع الرئيس الروسي في سوتشي في تشرين الثاني ٢٠١٧ لإيجاد تسوية للأحداث في سوريا. وفي نيسان ٢٠١٨ التقى الزعماء : الرؤساء فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان وحسن روحاني في انقرة ، وعقدوا ضمنه

اجتماعات مجلس التعاون التركي الإيراني العالي المستوى الخامس ، ثم زارة الرئيس الإيراني روحاني تركيا في كانون الأول ٢٠١٨ لتناول التطورات في العلاقات الثنائية ، والمواقف الإقليمية والدولية ، وعقد الاجتماع السادس لمجلس التعاون في العام ٢٠١٩ ، وفي تموز ٢٠٢٢ عقد اجتماع الرؤساء فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان وابراهيم رئيسي في إيران، وعلى هامش تلك الاجتماعات تم عقد اجتماعات : مجلس التعاون التركي الإيراني العالي المستوى ، في جلساته السابعة [٣١].

وإلى جانب زيارات رؤساء الدول، فإن وزراء الخارجية للدولتين كانوا في زيارات متبادلة عديدة، على نحو يعكس عمق وحجم العلاقة بينهما.

وكان الخطاب السياسي لأغلب تلك الزيارات يدعو إلى تعزيز التعاون المشترك ، ويؤكد على أهمية ادوار الدولتين الإقليمية والدولية ، ونظرتهما المشتركة للأزمات والمشاكل الإقليمية.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإيرانية على صعيد المواقف الأمنية المشتركة

تعد الابعاد الإقليمية حاضرة في العلاقات بين الدولتين ، وتشمل عدة جوانب ومنها : القضية الكردية ، وعضوية تركيا في حلف الناتو ، ناهيك بالطبع عن الوضع في العراق وسوريا والقضية الفلسطينية ، بوصفهن قضايا سياسية إلا إنها تحمل أبعاد امنية.

في مستهل العام ٢٠١١ اندلعت أحداث ما عرف بالربيع العربي ، وتورطت فيها كل من تركيا وإيران بطرائق مختلفة ، ولعل أكثر المناطق تعرضا للتدخل المشترك كانت سوريا ، فتركيا اتجهت إلى التحول نحو دعم المعارضة السورية بعد أنّ دعت النظام إلى الاصلاحات الجذرية ، ناهيك عن استقبالها لأغلبية اللاجئين من تطورات تلك الأحداث، بينما اتجهت إيران إلى دعم النظام السياسي ، وهو ما سمح بتدويل كبير للأحداث ، وبالرغم التقاطع بين الطرفين في دعم أطراف الصراع الداخلي السوير إلّا إن البلدين لم يتجها لجعل التعارض في المواقف سببًا في حدوث صراع تركي إيراني[٣٢].

في ايلول ٢٠١١ وافقت تركيا على نشر منشأة رادار للإنذار المبكر لحلف شمال الأطلسي(الناتو) على أراضيها، وهو ما انتقده الرئيس الإيراني الأسبق محمود احمدي نجاد بشكل مباشر في مستهل تشرين الأول ٢٠١١، وفي تشرين الأول ٢٠١٢ اتجهت تركيا إلى نشر صواريخ باتريوت على حدودها مع سوريا ، لمنع

تعرضها لتداعيات تلك الأحداث جراء سقوط بعض الصواريخ على الحدود السورية ، وقد طلبت من الولايات المتحدة نشر بطاريتين من تلك الصواريخ وطلبت من ألمانيا وهولندا نشر بطاريات أخرى لنشرها عبر الحدود ، الا إن إيران انتقدت تلك الخطوة ، وقرر الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد الغاء زيارة كانت مقررة إلى تركيا في شهر كانون الأول ٢٠١٢ . وقد سبق القرار تحذير وجهه وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي ، الذي وصف نشر صواريخ باتريوت الأمريكية بالقول : " إن نشر صواريخ باتريوت ليس سوى خطوة استفزازية وستؤدي إلى نتائج غير محمودة العواقب، ولن تخدم الأمن الإقليمي " [٣٣]. والموضوع الآخر الذي ابتعد فيه الطرفان هو تباين التوجه بشان الأزمة الاذربيجانية الارمنية ، التي وصلت إلى مستوى اندلا ع أعمال قتالية في تشرين الثاني ٢٠٢٠ وقد دعمت تركيا اذربيجان ، بينما دعمت إيران ارمينيا ، واحد ابرز أسباب التوجهين ، هو أن تركيا تتجه إلى ضم دول وسط اسيا في إطار منتدى إقليمي واسع للتعاون ، وقد انشات عدة تجمعات ومنتديات للتعاون الثقافي والاقتصادي ومنها : الجمعية البرلمانية للدول الناطقة بالتركية، والمجلس التركي للدول الناطقة باللغة التركية الذي عقد عدة اجتماعات الذي تأسس عام ٢٠٠٩، وتم تحويله في منتصف تشرين الثاني ٢٠٢١ إلى : منظمة الدول التركية، بينما رأت إيران إن اذربيجان تتعاون مع (اسرائيل) ، ومن ثم كان ذلك سببًا لانفتاحها على دعم مواقف ارمينيا [٣٤].

إلى جانب ذلك ، كانت القضية الكردية واحتمالات انشاء دولة كردية حاضرة في التنسيق المشترك التركي الإيراني ، ومنها مثلاً في العام ٢٠١٧ عندما تبنت السلطات في إقليم كردستان العراق موضوع الاستفتاء للانفصال ، حذرت تركيا وإيران من خطورة هذا التحول وانهما ستدخلان لمنعه [٣٥].

وبالرغم من تلك المواقف ومحاولات عدم الابتعاد إلى الصراع أو النزاع بين الدولتين ، كان من بين المتغيرات الأمنية الضاغطة والحاضرة في العلاقات هي الولايات المتحدة ، إذ إن أبرز الاشكاليات في العلاقات التركية الإيرانية هي المتغير الأمريكي ، ففي الاعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مثلًا زار تركيا عدد من القيادات الأمريكية ومنهم وزير الخارجية ووزير الدفاع الأمريكي ، وبلغ عدد الزيارات التي ركزت على إيران أربعة زيارات ، وكان محور اهتمام تلك الزيارات هو إيران ، وارتبطت تلك الزيارات بالتطورات التي كانت متعلقة ببرنامج إيران النووي (قبل أن يتم الدخول في مفاوضات التسوية لعام ٢٠١٥) ، إلى جانب مناقشة الاشكاليات المصاحبة لمشاركة إيران في الأحداث السورية [٣٦].

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإيرانية على صعيد المواقف الاقتصادية

يعد الشق الاقتصادي واحدًا من أكثر المجالات التي تتفاعل معها تركيا وإيران ، في نظرة تكاملية ، وخلال المدة التية لعام ٢٠١١ كانت العلاقات تتأثر بمتغير مهم ألّا وهو انه أثناء المدة السابقة لعام ٢٠١٥ كانت إيران تخضع لعقوبات دولية ، بسبب أنشطة برنامجها النووي، وبعد العام ٢٠١٨ أصبحت تخضع لعقوبات امريكية نتيجة انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني لسنة ٢٠١٥ ، واتجاهها إلى فرض عقوبات واسعة على إيران.

إن الاقتصاد التركي هو اقتصاد صناعي وخدمي ، وهو يحتاج إلى الطاقة ، وإلى تصريف منتجاته ، بينما الاقتصاد الإيراني يمتلك بعض القدرات الصناعية ، إلى جانب تصديره للنفط والغاز ، وهو ما سمح بإقامة علاقات واسعة بينهما.

إن تحليل الأبعاد التجارية بين البلدين يقودنا إلى الآتي[٣٧]:

أ. على صعيد التجارة الثنائية فالواضح إن تلك العلاقات تعرضت لتذبذب كبير بسبب العقوبات على إيران ، ففي العام ٢٠١١ كانت قد بلغت نحو ١٨,٥ مليار دولار ، ووصلت إلى مستوى ٣٠,١ مليار دولار عام ٢٠١٦ بعد أن رفعت العقوبات الدولية عن إيران ، إلا إنها عادت وانتكست بعد فرض العقوبات الأمريكية لتصل إلى مستوى ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠١٨ وإلى مستوى ٧,٢ مليار دولار عام ٢٠٢١ ، وامعظمها كانت تحمل فائض تجاري لتركيا .

ب. على صعيد تصدير النفط الإيراني إلى تركيا ، فالواضح إن تركيا اتجهت إلى زيادة وارداتها من النفط من إيران واستوردت نحو ٣٢ الف برميل/ يوم كمتوسط في العام ٢٠١١ بالرغم من العقوبات الدولية على إيران ، كون إيران كانت تعرض بيع نفطها بأسعار تفضيلية أقل من الأسعار العالمية لتحفز المشترين على شراءه في وقت العقوبات، ووصل اعلى مستوى إلى نحو ١٦٠ الف برميل/ يوم في العام ٢٠١٨ ، قبل أن يأخذ المستوى بالإنحدار بسبب العقوبات الأمريكية على إيران في العام ٢٠١٨ .

ج. على صعيد تصدير الغاز الإيراني إلى تركيا ، وقد وقع الطرفين في العام ٢٠٠٠ اتفاقية لمدة ٢٥ عاما تنتهي في العام ٢٠٢٥ تقضي بتزويد تركيا باحتياجاتها من الغاز الإيراني، وبلغ أقصى كمية تزويد للغاز الإيران الى تركيا نحو ٦,٨ مليار م٣ في العام ٢٠١٦ .

د. في العام ٢٠٢٠ وقع البلدان اتفاق التعاون الاستراتيجي يقضي بإنشاء مصانع مشتركة لزيادة حجم التعاون الصناعي المشترك

ينظر إلى الجدول المرفق لتتبع بيانات العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين بين عامي ٢٠١١-٢٠٢١ .

الجدول رقم (١) : التبادلات التجارية بين تركيا وإيران لسنوات مختارة بين ٢٠١١- ٢٠٢١

المؤشرات/ السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢٠	٢٠٢١
التبادل التجاري بمليار دولار	١٨,٥	٢١	٢٥,٢	٣٠,١	٤,٩	٦,٨	٧,٢
صادرات النفط الإيراني الى تركيا بالف برميل/ يوم	٣٢	٧٧	٩٠,١	١٥٦,١	١٦٠	٢٠	٩,٢
صادرات الغاز الإيراني الى تركيا بمليار م٣/ سنويا	٣,١	٦,٤٨	٦,٥	٦,٨	٦,١	٢,٩	٦,٦٧

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

Iran, Islamic Rep. trade balance, exports and imports, world bank, OCT 2022, IN:
https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/IRN/Year/2018/TradeFlow/EXPIMP

وايضا : تقرير : مسؤول إيراني يكشف حجم التبادل التجاري بين بلاده وتركيا، بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٢، على الرابط:
https://sputnikarabic.ae/20210330A7-1048522119.html

وبالرغم من إن العلاقات بين البلدين جيدة ، وان تركيا تعد الشريك التجاري الثالث عالميًا لإيران بعد العراق والإمارات على صعيد العلاقات التجارية ، بينما تحتل إيران المرتبة ١٢ على صعيد شركاء تركيا التجاريين ، واتساع دائرة العلاقات التجارية بني الدولتين لا ينف أن هنالك بعضًا من الأزمات التي ظهرت في مسار علاقاتهما ومنها: في كانون الأول ٢٠١٣ عرض في العلاقات التركية الإيرانية مشكلة رجل الأعمال الإيراني (بابك زنجاني) العضو في الحرس الثوري ، الذي يملك نحو ٧٠ شركة ناشطة في تركيا وماليزيا وطاجكستان ، ومنها: "هولدينج سورينت قشم" و"مصرف الاستثمار الإسلامي الأول" في ماليزيا و"المؤسسة الاعتبارات المالية" و"مصرف أرزش" في طاجكستان،.. ويعمل بأصول تقدر قيمتها نحو ٢٦ مليار دولار ، وذلك بعد أن قبضت تركيا على أحد وكلاءه في تركيا وهو : رضا ضراب ، بتهم : رشوة وزراء أتراك وأبنائهم وتبييض الأموال، إلى جانب التورط بتهريب الذهب من تركيا في العامين ٢٠١٢- ٢٠١٣ إلى شركة (سورينت) التي يملكها (بابك زنجاني) في إيران ، والتورط بنقل أموال بيع النفط الإيراني ، وتبييض أموال قدرت بنحو ٨٧ مليار يورو لصالح إيران بين عامي ٢٠٠٩- ٢٠١٣ كنوع من الالتفاف على العقوبات الدولية [٣٨].

إلى جانب ذلك ظهرت في العام ٢٠٢١ دعوات لإنشاء تكتل اقتصادي وتجاري بين العراق وتركيا وإيران ، إلا إنها دعوات لم يتم العمل على تعزيزها [٣٩].

الواضح مما تقدم ، إن العلاقات بين الدولتين تضمنت العديد من المسارات والتفاعلات ، وكان الشقين السياسي والاقتصادي هما الغالبين فيها.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات التركية الإيرانية

يعد استشراف المستقبل واحد من بين الموضوعات المهمة في العلوم السياسية وعموم الدراسات الاجتماعية. ولدراسة مستقبل العلاقات التركية الإيرانية ، أي استشراف ما يمكن أن تكون عليه تلك العلاقات مستقبلًا ، وبحدود زمني (المتوسط القريب، اي بحدود خمسة اعوام القادمة) ، فإنه يوجد عدة طرائق ومناهج لتقديم رؤية لما يمكن أن يكون عليه المستقبل ، وهنا سيتم البحث في إطار أسلوب الاحتمالات ، الذي يقوم على عرض رؤية لاحتمال محدد ، وتحديد فرص ومعوقات ظهوره (وهي بالضرورة فرص لظهور احتمال آخر)، وبعدها يتم تقدير أيّ احتمال هو الأكثر رجحانا استنادا إلى المؤشرات التي تدعم ظهور كل منها ، وتفحص

ما يمكن أن تكون عليه تلك العلاقات يوضح أن مسارها يقع من ضمن أحد ثلاثة احتمالات وهي[٤٠]: الاستمرارية ، التطور ، والتراجع، وكالآتي:

المطلب الأول : استمرار العلاقات

يذهب هذا الاحتمال إلى إنّ العلاقات بين البلدين ستبقى تدور في إطار وجود ثنائية : التنافس والتعاون ، نظرًا لإدراك كل من الدولتين انهما قوتين كبيرتين ، وإن ما يجمعهما من مصالح لا يمكن استنزافه بعلاقات الصراع.

إنّ كُلاً من الدولتين ترصد الأوضاع المختلفة للدولة الأخرى ، وتبحث عن كل ما يعزز الاستقرار الإقليمي المناسب لمصالحه ، وهو خط عام لمسار علاقات الدولتين ، مع الانفتاح على الحوار المتبادل بينهما[٤١].

وتحليل المتغيرات أو المؤشرات التي تدعم التوجه نحو استمرار العلاقات بمسار ثنائي: تنافسي–تعاوني ، عدة ومنها :

أ. أن لا يحدث تغييرات كبيرة على صعيد نظامي الحكم أو توجهاتهما ، في المستقبل القريب، وهو احتمال ممكن ، بالرغم من التظاهرات التي تعرضت لها إيران في العام ٢٠٢٢ ، والاتجاه إلى الانتخابات الرئاسية في تركيا عام ٢٠٢٣، وكلاهما يمكن أن يحمل تغييرًا أو قد يستمر الوضع في البدين على ما هو قائم.

ب. أن لا تحدث تغييرات كبيرة في المنطقة العربية تستدعي من الدولتين إحداث تغييرات في مسار سياساتهما تجاه تلك الأحداث لتعزيز حضورهما الإقليمي.

ج. وأن لا تتجه الولايات المتحدة نحو إحداث تغييرات مهمة في المنطقة ، وبضمنه التوجه إلى الصدام مع إيران أو تغيير مسار العلاقات التحالفية مع تركيا.

إن تلك المؤشرات ، وغيرها ، تدعم بقوة استمرار الدولتين على مسار علاقاتهما على ذات النحو الذي تسير عليه منذ عدة قرون.

المطلب الثاني: تطور العلاقات

إن استمرار العلاقات التركية الإيرانية على مسارها ، إنما يقف في وجهه عدة متغيرات أو مؤشرات محتملة ، قد تدفع العلاقات إلى مسارٍ مختلف ، كليًا أو جزئيًا ، في المستقبل القريب، ومن بين المؤشرات الممكن ظهورها هي :

أ. أن يحدث تغييرًا في إحدى أو كلّ من الدولتين نتيجة التحولات المهمة التي تظهر فيهما ، وستكون الاتجاهات الجديدة تدعم بطريقة أو بأخرى مسار العلاقات التعاونية ، وبالنتيجة يكون المسار نحو تعظيم خيارات التعاون مستقبلًا.

ب. أو قد تظهر في المنطقة العربية مؤشرات استقرار أكبر[٤٢] تدفع الدولتين إلى مزيدٍ من التنسيق بينهما ، بقصد الإفادة من تلك المؤشرات ، بمعنى إنه لا يمكن الاستمرار بالنهج الذي ظهر بعد العام ٢٠٠٣ والعام ٢٠١١ القائم على استغلال الضعف العربي ، وهو ما صعد مؤشرات التنافس بين الدولتين ، فالاستقرار في المنطقة العربية سيقود إلى دفع مسار العلاقات التركية الإيرانية إلى التعاون وليس التنافس.

ج. وقد لا تجد الولايات المتحدة لديها مصلحة كبيرة في التورط المضاعف في المنطقة العربية [٤٣]، وكلما استقرت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، كلما لم تحدث تغييرات نحو الصراع ، لأن الصراع محتمل في حالتين في ظل المتغير الأمريكي: إن انسحبت الولايات المتحدة من المنطقة فتتجه القوى الإقليمية لملء الفراغ فيحدث صراع بينهما ، أو أن تدعم الولايات المتحدة أحداث تغيير اختياري في السياسات الإقليمية نحو مزيد من عزل إيران ، وهنا ان استمر حضور الولايات المتحدة من دون حدوث تغيير في سياساتها فإن العلاقات التركية الإيرانية ستجد نفسها أمام بيئة مناسبة للنمو في مسارها التعاوني مستقبلًا.

وبالطبع فإن المسار التعاوني يجد له أسس وهي: التعاون الاقتصادي الكبير وخاصة على صعيد الطاقة.

المطلب الثالث: احتمال تراجع العلاقات

إن مسار العلاقات بين تركيا وإيران مستقبلًا لا يتوقف على احتمال الاستمرارية أو التعاون مستقبًلا، فقد يبرز احتمال آخر ألّا وهو احتمال الصراع كلًيا أو جزئيًا أو في أقل تقدير تراجع مستوى التعاون القائم بين البلدين.

إن احتمالات التراجع في مسار العلاقات يؤثر فيها عدة متغيرات ومنها :

أ. تقاطع المصالح بشان الأحداث الإقليمية[٤٤]، فتركيا تبحث عن تعزيز مكانتها إقليمًا ولديها مصالح متعارضة مع إيران في موضوعات عدة ومنها: وسط اسيا والعراق والاكراد وسوريا والعلاقة مع العالم الغربي، ويضاعف منها إن تركيا وضعت لها مشروع رؤية ٢٠٢٣ التي ترغب أن تكون نقطة انطلاق مهمة نحو بلوغ مكانة دولية كبرى تتناسب مع التاريخ التركي.

ب. المواقف المتعارضة أحيانا من بعض الازمات والأحداث الإقليمية[٤٥]، وهي مواقف كثيرًا ما ظهرت في السنين الماضية تجاه معظم الأحداث الإقليمية ، ويتوقع استمرارها مستقبلًا ، وإن تضاعف التعارض بين الدولتين في تلك المواقف ، في وسط اسيا وسرويا والعراق وغيرها ، فيتوقع أن يكون التعارض والصراع مطروحا في مسار العلاقات بين البلدين.

ج. التظاهرات في إيران في العام ٢٠٢٢ التي أوضحت أن إيران يمكن أن تتغير [٤٦]، وما زالت مؤشرات التغير الممكنة غير محددة ، وهو احتمال مطروح ، واشر ان هنالك انقسام مجتمعي بدعم النظام السياسي الإيراني داخليا ، واذا ما حصل تغيير داخل إيران فان البلد يحتاج إلى عدة سنوات لترميم توجهاته الخارجية ، بالضرورة سيحتاج إلى عدة سنوات للاستقرار .

إن رصد المؤشرات التي يبنى عليها تلك الاحتمالات ، يلاحظ أن الاحتمال الأكثر رجحانا هو أن العلاقات يمكن أن تشهد مزيدًا من تصاعد التنافس ، مع امكانية بروز للصراع في جوانب عدة منها ، لان كل من الدولتين تسيران بقوة نحو تعزيز مكانتهما الإقليمية، ولا يمكن تصور وجود قوتين إقليميتين طامحتين للوصول الى مراكز القمة في الهرم الإقليمي من دون وجود تنافس أو صراع بينهما في ظلّ غياب الأُطر والتجمعات والاتفاقيات المنظمة للعلاقات.

الخاتمة:

أوضح البحث ، أن موضوع العلاقات التركية الإيرانية إنما تضمن عدّة موضوعات ومنها : المتغيرات التي تحيط بتلك العلاقات وكيف إنها أي تلك المتغيرات أسهمت بطريقة أو بأخرى في التأثير على مسار العلاقة بين الدولتين ، ولعل أبرز المتغيرات الموجودة بعد العام ٢٠١١ هي ما عرف بأحداث الربيع العربي ، التي ظهرت معها تأثيرات مختلفة بعضها مرتبط بالأحداث في سوريا وأخرى مرتبطة بأوضاع الكرد ، ناهيك عن المواقف من عدة أزمات ومنها : القضية الفلسطينية وبرنامج إيران النووي والموقف من التطورات في العراق ومن الولايات المتحدة ،..

إنّ تحليل جوانب العلاقات التركية الإيرانية يبين أنها علاقات تاريخية ، وهي ما زالت مستمرة لغاية اليوم ، وتميل إلى مزيج أو خليج بين التعاون والتنافس ، وتدرك كل من الدولتين انهما يمثلان أبرز الأطراف الإقليمية ، وان لهما مصالح في المنطقة ، وكل منهما تعمل على تعزيز حضورها إقليما.

وبالرغم من ان هنالك دوافع متباينة تقف خلف سياسات الدولتين ، الا انهما كانا حريصتين على تعزيز التعاون بينهما خاصة في الشق الاقتصادي ، بالرغم من أن بيئة علاقات الدولتين كانت قد شهدت تعرض إيران لأكثر من عقوبات ومنها قبل العام ٢٠١٥ أي قبل الاتفاق النووي، وبعد العام ٢٠١٨ عندما فرض الرئيس دونالد ترامب عقوبات على إيران.

إن مستقبل العلاقات بين البلدين يسير باتجاه مزيدٍ من الانفتاح على بعض ، في المستقبل القريب، فكل منهما يدرك إنه لا يمكن إنكار مصالح الطرف الآخر إقليمًا. إلا إنه في المستقبل المتوسط يمكن أن تتجه علاقات الدولتين إلى مزيد من التنافس.

وفي ختام هذا البحث ، تم التوصل إلى عدة استنتاجات ، وهي:

١) إن المتغيرات الداخلية التي تؤثر على مسار العلاقات التركية الإيرانية إنما تشمل كل ما يتصل بالداخل التركي والإيراني ، وكيف ينظر إلى هذه العلاقات ، ناهيك بالطبع عن وجود مواقف متباينة نسبًيا من الاقليات والاثنيات بينهما ، ومنها الموقف من الاذريين الاتراك في إيران.

٢) توجد في البيئة الإقليمية والدولية عدة قضايا وموضوعات ، أثرت على مسار العلاقات بين الدولتين ، ومنها الموقف من القضية الكردية، ومن الأحداث في سوريا، ووجود الولايات المتحدة إقليما ، فالأخيرة تتقاطع مع إيران في عدة موضوعات ، في ظرف تعد تركيا أحد الحلفاء المهمين للولايات المتحدة.

٣) شهدت العلاقات بين البلدين حوارات متزايدة سياسيًا ، وتفاعلات وتبادلات اقتصادية عدة ، على نحو عبرت عن الأهمية التي يعطيها كل منهما للآخر.

٤) إن لتلك العلاقات انعكاسات على المنطقة العربية ومنها العراق ، فجزء من تلك العلاقات إنما تدور حول موضوع التكوينات الاثنية في العراق، ناهيك عن محاولات إحداث قدرٍ من التأثير في الشأن العراقي.

٥) إن المستقبل الذي يمكن أن تستقر عليه علاقات الدولتين ، عن طريق النظر إلى المؤشرات التي ترتبط بالتوقعات لسنين قادمة يوضح إن مسار العلاقات يتجه إلى أن يكون أكثر تعاوًنا في المستقبل القريب، وأكثر تنافسية في المستقبل المتوسط، نظرًا لأن كلّ من الدولتين تتجه إلى تصاعد التنافس بينهما على المكانة.

المقترحات

وفي نهاية البحث فإننا نتقدم بالمقترحات الآتية لصانع القرار العراقي

١- الحفاظ على نوع العلاقات العراقية مع كل من إيران وتركيا وتطويرها على أن يرافق ذلك التطوير تعديل الميزان التجاري بين كل من العراق وتركيا على حدة وبين العراق وإيران من جانب آخر وليس كما هو الان.

٢- التوسع في جانب التعاون والتنسيق الأمني العراقي التركي الإيراني بسبب تشابه نوع التهديدات التي تتعرض لها الأطراف الثلاثة

٣- استغلال موقع العراق بصفته بلدًا محايدًا ويتبع سياسة سلمية لحل المشاكل العالقة ثنائيا أو ثلاثيًا بما يخدم المصالح المشتركة للأطراف الثلاثة

٤- اكمال مشروع طريق التنمية وميناء الفاو الكبير والربط بين كل من إيران والعراق وتركيا بما يفضي إلى مزيد من الموارد الاقتصادية للعراق.

المصارد والمراجع

---

[١] -ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٣٨.
وللمزيد: مطهر الصفاري واخرون ، العرب التفتيت الذاتي، اسطنبول، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠٢١، ص٨٢.

[٢] -جمال خالد الفاضي، التغير في النظام السياسي التركي – وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، عمان، دار الخليج ٠ ٢٠١٨، ص١٩١-١٩٢.
Turkey – People Groups, Oct 2022, in: http://www.joshuaproject.net/countries.php?rog3=tu

[٣] -التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) – Turkiye، موقع البنك الدولي ، بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٢، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?locations=TR

[٤] -الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) – Turkiye، موقع البنك الدولي ، بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٢، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=TR

[٥] –طلحة كوسا ، ديناميات الهوية في الانتخابات التركية الاخيرة – يونيو –نوفمبر ٢٠١٥، مجلة رؤية تركية ، العدد ١، السنة ٥، ربيع ٢٠١٦ ، ص٧٠–٧١.

[٦] –عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١، ص١٩٤.

[٧] –للتوسع ينظر مثلا:

أزهار عبدا لله حسن الحيالي، المتغير الأمريكي في الخلاف التركي – الكردي بعد عام ٢٠٠٣ (تركيا وحزب العمال الكردستاني)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأنسانية, العدد ٣, جامعة الأنبار, ٢٠١٠، ص٦١٦–٦١٨.

[٨] –عقيل محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص٦٩.

[٩] –أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية: بين الثوابت والمتغيرات، عمان ، دار امجد للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ ، ص١٨.

[١٠] –كامران شهسواري، القوميات في إيران والحقوق السياسية، تقارير الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، يونيو ٢٠١٣، ص٣–٤.

[١١] –التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) – Iran, Islamic Rep، موقع البنك الدولي ، بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٢، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?locations=IR

[١٢] –الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) – Iran, Islamic Rep، موقع البنك الدولي ، بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٢، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=IR

[١٣] –هشام داوود الغنجة، العامل المذهبي و دوره في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٧ ، ص٣٧.

[١٤] –منهل إلهام عبدال عقراوي، واخرون، العلاقات التركية – الإيرانية ١٩٢٣ – ٢٠٠٣: دراسة في العلاقات السياسية و الاقتصادية ، عمان ، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥ ، ص٢٦٤.

[١٥] –عبد الفتاح الرشدان، ورنا عبدالعزيز الخماش، تركيا والبرنامج النووي الإيراني: حدود الاتفاق والاختلاف (٢٠٠٢–٢٠١٦)، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٦ ، ص٦١.

وللمزيد: إبراهيم أحمد حسن الجبوري ، الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية "الأزمة السورية أنموذجاً" ، عمان ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ٢٠١٩ ، ص١٤٣.

[١٦] –ميثم غانم جبر، استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق – بين القبول والرفض، مجلة واسط للعلوم الانسانية, المجلد ١٤, العدد ٤١، جامعة واسط، ٢٠١٨، ص٦١٦١–٦١٧.

[١٧] –ضحى الخالدي، مقاربة للدور التركي في عراق ما بعد داعش، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، معهد أبرار معاصر طهران ، بتاريخ ٣٠ ايار ٢٠٢١، على الرابط: https://tisri.org/ar/?id=oxb6h6zx

[١٨] –مروة صـــابر رفعت ســـنجر، أثر الأزمة الســـورية علي العلاقات التركية الإيرانية (٢٠١١ – ٢٠٢١)، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠٢٢، على الرابط: https://democraticac.de/?p=83472

[١٩] –دستور العراق الاتحادي لجمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ ، المادة ١١٥.

[٢٠] – قراءة اســتشــرافية لمســألة انفصــال إقليم كردســتان.. التحديات والإشــكاليات، اســطنبول ، مركز الفكر الاســتراتيجي للدراسات ، ٢٠٢٠ ، ص٣٨–٤٠.

[٢١] – علي حسين باكير عدنان أبو عامر، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، نفومبر ٢٠١٢، ص٣.

[٢٢] –عبد القادر طافش، إيران والقضية الفلسطينية: الواقع والمتغيرات ، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ديسمبر ٢٠١٣، ص٤.

[٢٣] – جوان محمود صالح، بين تركيا وإيران .. أيهما يدعم القضية الفلسطينية؟، وكالة القدس للانباء، بتاريخ ١١ اب ٢٠٢٢، على الرابط: http://qodsna.com/ar/358837

[٢٤] – رنا مولود شـــاكر، العلاقات الأمريكية – التركية بين الشـــراكة الاســـتراتيجية والتداعيات الأمنية، مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد ١٢، جامعة تكريت، ٢٠١٨, ص١٨٨–١٩٠.

[٢٥] – ستار جبار علاي، مستقبل العلاقات الإيرانية – الأمريكية، المجلة العراقية للعلوم السياسية, العدد ٦, الجمعية العراقية للعلوم السياسية, ٢٠٢٢، ص٤١.

[٢٦] –لقمان عمر محمود النعيمي، موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني وانعكاســـاته على العلاقات التركية–الأمريكية ٢٠٠٢–٢٠١٩، مجلة تكريت للعلوم السياسية, المجلد ٣, العدد ٢١, جامعة تكريت، ٢٠٢٠، ص٢٥–٢٦.

[٢٧] –باقر جواد كاظم, دموع قاسم كريم،العلاقات الإيرانية التركية دراسة في الرؤية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية, العدد ٦١, جامعة النهرين، ٢٠٢٠، ص١٢٠.

[٢٨] –آرشـــين أديب مقدم، العلاقات التركية الإيرانية: أخوة إســـلامية أم تنافس إقليمي؟، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ايار ٢٠١٣، ص٣.

[٢٩] –محمد جابر ثلجي، التقارب الإيراني– الأميركي والعلاقات التركية–الإيرانية: الفرص والتهديدات المحتملة، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، اذار ٢٠١٤ ، ص٤.

[٣٠] – زيارة الســـيد أردوغان رئيس الجمهورية التركية لطهران، وزارة الخارجية ، الجمهورية التركية ، بتاريخ ٢٢ تشـــرين الثاني ٢٠٢٢، عـــلـــى الـــرابـــط: https://www.mfa.gov.tr/president-erdogan-is-in-tehran_ar.ar.mfa

[٣١] –تقرير : بـدء اجتمـاع مجلس التعـاون التركي الإيراني الســـابع في طهران، بتـاريخ ١٩ تموز ٢٠٢٢، على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/86/2640119

[٣٢] –تـقـريـر : أحـمـدي نجـاد يـلـغـي زيارة إلى تـركـيـا، بـتـاريـخ ١٩ تشـــريـن الأول ٢٠٢٢، عـلـى الـرابـط: https://www.aljazeera.net/news/international/2012/12/17

[33]– F. Stephen Larrabee, Alireza Nader, Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East, RAND Corporation, 2014, P: 9.

[٣٤] –بشان جذور السياسة الإيرانية تجاه تلك الأزمة ينظر مثلا:

ضاري سرحان حمادي ، حسام حرجان عجاج، السياسة الإيرانية تجاه أذربيجان منذ انتهاء الحرب الباردة، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٢، ص٤١.

[٣٥] –فواز ذنون ، النظام السياسي العربي والمشاريع الإقليمية ، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد ٨٧، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١٩، ص٢٥.

[٣٦] –محمد جابر ثلجي، التقارب الإيراني– الأميركي والعلاقات التركية–الإيرانية: الفرص والتهديدات المحتملة، مصدر سبق ذكره، ص٤–٥.

[37]– Iran, Islamic Rep. trade balance, exports and imports, world bank, OCT 2022, IN: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/IRN/Year/2018/TradeFlow/EXPIMP

وايضا : أومود شوكري، تركيا لن تتوقف عن شراء النفط الروسي رغم "سقف الأسعار" ، ترجمة نوار صبح، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٢، على الرابط: ttps://attaqa.net/2022/12/04

[٣٨] –تقرير : بصمة مليادير إيراني عضو سابق بـ"الحرس" في أزمة تركيا، بتاريخ ١٢ اب ٢٠٢٢، على الرابط: https://www.alarabiya.net/iran/2013/12/26

[٣٩] –تداعيات التكتّل التركي العراقي الإيراني المحتمل على اقتصاد المنطقة، بتاريخ ١٢ اب ٢٠٢٢، على الرابط: https://www.turkpress.co/node/86945

[٤٠] –بشان مسار العلاقات التركية الإيرانية المحتمل ينظر مثلا:

جاسم محمد العزاوي ، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام ٢٠١١، برلين، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩ ، ص١٤٢–١٧٠.

[41]– F. Stephen Larrabee, Alireza Nader, Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East, Op. Cit, p: 32.

[٤٢] –عمرو دارج، تراجع الدور الأمريكي وسيناريوهات مستقبل المنطقة العربية، المعهد المصري للدراسات ، بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٢، على الرابط: https://eipss-eg.org/A9/

[٤٣] –المصدر نفسه.

[٤٤] –بشان مسار العلاقات بين تركيا وإيران ينظر مثلا:

أحمد جاسم ابراهيم، طبيعة العلاقات التركية الإيرانية للفترة ٢٠٠٢–٢٠١٤ وتأثيرها على العراق، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠٢٢، على الرابط: https://democraticac.de/?p=77140

[٤٥] –ينظر مثلا:

برهان كورأوغلو، العلاقات التركية الإيرانية في ضوء تفاعلات الربيع العربي، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر ٢٠١١، ص٤.

وايضا : علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات، ابريل ٢٠١٥ ، ص٣–٤.

[٤٦] -ينظر بشان مستقبل تاثير تلك التظاهرات:

Michael Singh, Patrick Clawson, Michael Eisenstadt, Hanin Ghaddar, Mehdi Khalaji, Protests in Iran: Why? What Impact? How Should the U.S. Respond?, The Washington Institute, SEP 2022, IN: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/protests-iran-why-what-impact-how-should-us-respond

وايضا : اريان طباطبائي، تأثير المظاهرات على السياسة الخارجية لإيران، ترجمة هبة عباس محمد، مركز الدراسات الاستراتيجية- جامعة كربلاء، بتاريخ ايلول ٢٠٢٢، على الرابط: /http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2018/02/129